مجلة الحقوق والحريات

العدد الثالث
ديسمبر 2016

واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الدكتورة حساني رقية
أستاذة محاضر ة
جامعة محمد خيضر (بسكرة) - الجزائر
khouni28302@yahoo.com

الدكتور خير الدين بلعز
أستاذ محاضر
جامعة 20 أوت 1955 (سكيكدة) - الجزائر
belaazekhayreddine@live.fr

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"
المنعقد يومي 23/22 فيفري 2016
من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع
قسم الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية -
جامعة محمد خيضر - بسكرة -

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع وأفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث يعتبر مناخ الإستثمار المحدد الأول لوجهة الإستثمارات الأجنبية، لهذا قامت الجزائر بوضع العديد من المزايا والتحفيزات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية مست بالأخص الجانب الجبائي والجمركي، غير أن تواجد العديد من العوائق جعل من الجزائر منطقة خطرة لممارسة أنشطة الأعمال، خاصة مع المشاكل والإختلالات الهيكلية التي تعاني منها إقتصاديات الدول النامية، ورغم ذلك يمكن رفع هذه المخاطر عن طريق الإصلاحات التي تمس الجانب الإداري والتشريعي بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والحوكمة.

الكلمات المفتاحية:

مناخ الإستثمار، المزايا والحوافز، الإستثمار الأجنبي المباشر، الإقتصاد الجزائري.

Abstract:

This paper aims to examine the reality and the prospects for foreign direct investment in Algeria, the investment Climate considering like one of major determinants of FDI, this status forced Algeria to put package of benefits to attract FDI, especially in fiscal and taxation policy, But there are many obstacles putting Algeria in dangerous area of doing business, Nevertheless, these risks can be eliminated by reforms affecting administrative and legislative aspect, in addition to establishing the principle of transparency and governance.

Keywords:

Investment climate, Benefits and Preferences, Foreign direct investment, The Algerian economy.

مقدمة:

مع التطور الذي شهده الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وما ميزه من سرعة الإنفتاح المالي والتجاري وتكامل الأسواق، أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية للنمو الإقتصادي، حيث تلعب الإستثمارات دور هاما في عملية التنمية الإقتصادية من خلال إستغلال الموارد الأولية، توظيف اليد العاملة، تقليص فاتورة الإستيراد، نقل التكنولوجيا...، غير أن إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يستلزم أولا تهئية المناخ الملائم من خلال منح التحفيزات والتسهيلات بالإضافة إلى تقديم الضمانات التي تسهل تدفق الإستثمارات، لهذا سارعت الجزائر إلى وضع ترسانة من الحوافز والإمتيازات وكذا تحسين الإطار القانوني لتهيئة مناخ الإستثمار.

و من خلال ما سبق يمكن صياغة وتقديم إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع وأفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بناءا على مزايا والتحفيزات التي توفرها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى عرض العوائق والحواجز التي تقوض حركة الإستثمارات الأجنبية سواء تلك المتعلقة بالعراقيل الإقتصادية أو الإدارية.

وسنتطرق في هذه الورقة إلى العناصر التالية:

- مناخ الإستثمار في الجزائر؛
- محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- عوائق ومخاطر الإستثمار في الجزائر؛
- أفاق الإستثمار في الجزائر.

1- تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر:

يعبر مناخ الإستثمار عن مدى سهولة الأطر القانونية والبنى التحتية لإنشاء إستثمارات مهما كان حجمها، أي مدى توفر القدرة التنافسية لإستقطاب الإستثمارات، فرغم الجهود المبذولة للدولة الجزائرية في هذا المجال إلا أن العديد من الهيئات والمؤسسات صنفت الجزائر في مراتب جد متأخرة بشأن توفر بيئة أعمال مقبولة.

حيث يعتبر مناخ الإستثمار نتاج تفاعل العوامل الإقتصادية والإجتماعية، السياسية، والتي تؤثر على ثقة المستثمر، وتعمل على تشجيعه وتحفيزه للإستثمار [1].

1-1- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

ففي أخر تقرير أصدره البنك العالمي حول ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business لسنة 2016[2] تم تصنيف الجزائر في المرتبة 163 من مجموع 189 دولة محل الدراسة، حيث تأخرت بمرتبتين مقارنة مع تقرير العام المنصرم.

أولا – إنشاء المشروعات:

إحتلت الجزائر المرتبة 145 في مجال إنشاء المؤسسات، فحسب نفس الدراسة فإنشاء مؤسسة إقتصادية في الجزائر يتطلب 20 يوم بالإضافة إلى 12 إجراء، مقارنة مع 8 إجراءات و18 يوم كمعدل لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ثانيا – البنية التحتية:

ويمكن أن نعدد معيارين، الأول يتعلق بالحصول على تراخيص البناء وهنا يستوجب المرور ب17 إجراء يستغرق 204 أيام، أما المعيار الثاني فيتعلق بالحصول على الكهرباء، حيث تستغرق هذه الخطوة حسب التقرير 180 يوم وتتطلب 5 إجراءات.

ثالثا – الجوانب التقنية:

ففي الجانب المتعلق بتحويل الملكية فهذا الإجراء يمكن أن ستغرق 55 يوم وعبر 10 مراحل أو إجراءات، مقارنة مع 7 إجراءات و30 يوم كمعدل لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومن حيث الكلفة فقد يتطلب 7 بالمائة من قيمة الأصل، كما تصنف الجزائر في المرتبة 174 من حيث إمكانية الحصول على قروض، كما تعتبر الجزائر من الدول التي لا تتوفر على تشريعات بشأن حماية المستثمرين.

رابعا – الجوانب الاقتصادية:

أما عن تسديد الرسوم والضرائب، فتمثل الضرائب على أرباح ما معدله 6 بالمائة من إجمالي الأرباح، أما عن الرسوم والضرائب المتعلقة بالضمان الإجتماعي فتقدر بـ 6 30 بالمائة، في حين باقي الضرائب الأخرى فتقدر بـ 35.5 بالمائة، أي أن إجمالي الرسوم والضرائب تعادل أكثر من 72 بالمائة من إجمالي الأرباح، وفيما يتعلق بعمليات التجارة الخارجية فتكلف عمليتي الإستيراد والتصدير 1000 دولار.

1-2- تقرير التنافسية العالمية:

يصدر تقرير التنافسية العالمية عن منتدى الإقتصاد العالمي بشكل دوري كل سنة، ولقد إحتلت الجزائر المرتبة 87 من إجمالي 140 دولة، حيث تم وضع العديد من المعايير مصنفة ضمن 3 عوامل[3]

أولا – المتطلبات الأساسية:

وضمت 4 معايير، الأول متعلق بالمؤسسات حيث صنفت الجزائر في المرتبة 99، وتعتبر البنية التحتية من أهم السلبيات حسب التقرير، بيئة الإقتصاد الكلي جيدة ومستقرة حيث تبقى الفوائض المالية من أهم العوامل المشجعة على الإستثمار في الجزائر.

ثانيا – معززات الكفاءة:

واحتلت الجزائر المرتبة 117، حيث أن كفاءة السوق المالية، سوق الشغل من أهم العوائق التي تمنع تدفق الإستثمارات إلى الجزائر.

ثالثا – عوامل التطور والإبتكار:

إحتلت الجزائر المرتبة 128 في تطور أنشطة الأعمال، والمرتبة 119 في الإبتكار.

2- محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمكن أن نعدد أربع مراحل كبرى مر بها الإقتصاد الجزائري، ففي مرحلة بعد الإستقلال حيث كانت البداية بقانون الإستثمار لسنة 1963 [4] والذي أعطى حرية الضمانات الكاملة للإستثمارات الإشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب خاصة في مجال الضرائب، بالمقابل قدم مزايا وتسهيلات للشركات والمؤسسات الوطنية في مجال المنافسة مع الشركات الأجنبية متعلقة في الأساس بالسياسة الجمركية، القروض الإئتمانية، المناقصات العمومية، كما وضع القانون الإطار لإنشاء اللجنة الوطنية للإستثمارات.

ولقد أولت الجزائر بعد ذلك أهمية بالغة في الإستثمار في القطاعيين الصناعي والسياحي، حيث جاء قانون الإستثمار لسنة 1966 [5] ليضع هذه الأولوية ضمن صلب إهتمام الدولة من خلال ضبط تدخل الرأسمال الخاص في التنمية الإقتصادية الوطنية، حيث أعطى القانون الحرية للدولة من خلال مؤسساتها من ممارسة حق الشفعة وكذا شراء الحصص والأسهم من الشركاء الأجانب، بالمقابل أعطى الحرية للشركات الأجنبية في حق تحويل الأرباح وفق شروط محددة، كما قدم جملة من التحفيزات من خلال تخفيض قيمة الرسم العقاري لمدة 10 سنوات، الإعفاء من الرسم على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 5 سنوات، المساعدات الممنوحة من قبل الصندوق الجزائري للتنمية، الحصول على الكفالة من قبل الدولة بشأن قروض التجهيزات، كما تستفيد المؤسسات التي تستثمر في القطاع السياحي من خفض نسب الفائدة على القروض إلى غاية 3 بالمائة.

وقد ميز المرحلة الثانية سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية مست بالخصوص المؤسسة الإقتصادية الوطنية، حيث جاء القانون المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص سنة 1982 ليحدد شروط وأهداف الإستثمار الخاص الوطني، من خلال: [6]

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وإنشاء مناصب العمل وتلبية الإحتياجات الوطنية؛
- تحقيق التكامل مع القطاع العام؛
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة، والحد من الهجرة الداخلية والإستخدام الأمثل للموارد.

حيث قدمت الدولة العديد من المزايا للإستثمار الوطني الخاص من خلال: الإعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال 5 سنوات، الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات، الإعفاء من الرسم الوحيد، بالإضافة إلى منح تسهيلات متعلقة بالقروض القصيرة والمتوسطة المدى.

كما سعت الدولة إلى دمج إمكانياتها مع الشريك الأجنبي من خلال شركات مختلطة وذلك من خلال القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، حيث حددت شروط الإدارة، تحويل الأرباح، التعويضات بشأن التأميم، بالإضافة إلى ذلك المزايا والتحفيزات المتعلقة بالرسوم والضرائب.

بالإضافة إلى ذلك قامت الدولة بتحديد الأولويات الإقتصادية المتعلقة بالإنشطة أو الإستثمارات الخاصة الوطنية من خلال قانون 88-25 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الخاصة الوطنية وذلك بناءا على النقاط التالية:[7]

- مناصب العمل؛
- تحقيق التكامل الإقتصادي؛
- إحلال الواردات؛
- ترقية نشاطات المقاولة؛
- تطوير الأنشطة المتعلقة بخدمات التصدير؛
- المساهمة في تنمية المناطق المحرومة؛
- توفير التكنولوجيا؛
- تعبئة الكفاءات الوطنية.

ومع نهاية الثمانينات من القرن الماضي دخلت الجزائر في أزمة إقتصادية ومالية خانقة نتيجة إنهيار أسعار النفط، وقد كان لتردي الأوضاع السياسية والإنفلات الأمني أثر كبير على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، حيث كانت مجبرة على إنتهاج جملة من الإصلاحات تحت إشراف صندوق النقد الدولي والتحول من النظام الموجه إلى إقتصاد السوق.

وخلال هذه المرحلة الإنتقالية قامت الجزائر بالتوجه نحو تحرير إقتصادها من خلال تخلي الدولة عن إحتكار عمليات التجارية الخارجية وتحرير الإستثمارات، حيث جاء المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية

الإستثمارات ليعطي دفعة لتطوير الإنشطة الإقتصادية من خلال إنشاء وكالة ترقية الإستثمارات حيث تعمل على مساعدة المستثمرين في إنجاز إستثماراتهم، يتم بموجبها منح الإستثمارات تسهيلات متعددة مثل: الإعفاء من ضريبة نقل الملكية، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تطبيق نسب مخفضة تقدر بـ 3 بالمائة من الرسوم الجمركية، الإعفاء من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والضريبة على الأرباح لمدة 5 سنوات، الرسوم والحقوق الجمركية، الإمتيازات المتعلقة بالعقار الصناعي، الضمان الإجتماعي، التسهيلات البنكية.

إن الإنتقال من النظام الموجه إلى إقاصد السوق حتم على الجزائر أن تولي أهمية بالغة للإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال ضمان المساواة بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية فيما يخص الحقوق والواجبات المتعلقة بالإستثمار وهو ماحمله القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بترقية الإستثمار، الذي قدم العديد من الحوافز الجبائية والجمركية على غرار: الحقوق الجمركية، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني....

وقد حدد قانون الإستثمار لسنة 2015 الإستثمار مفهوم الإستثمار على أنه "إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة الهيكلة، المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، بالإضافة إلى إستعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية"[8].

ولقد حدد القانون مساهمة الشركاء الوطنيين بنسبة 49 بالمائة في الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك وجوب تقديم الإستثمارات الإجنبية لميزان فائض بالعملة الصعبة، كما يحق للدولة والمؤسسات العمومية الإقتصادية الإستفادة من حق الشفعة عن تنازلات المتعلقة بالحصص والأسهم.

كما تستفيد الإستثمارات الوطنية والأجنبية من المزايا التالية:[9]

أ- بعنوان الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمارات؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية؛
- الإعفاء من دفع حق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري؛

ب- بعنوان الإستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات.

- تمديد الإمتيازات لمدة سنتين للإستثمارات التي توظف أكثر من 100 عامل؛

بالإضافة إلى ذلك وضع الجزائر أجهزة وهيئات مرافقة تعمل على متابعة الإستثمارات وتذليل العوائق ولعلى أهمها:

أولا - المجلس الوطني للإستثمار:

وهو مجلس يوضع تحت تصرف الوزير الأول وأنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 يضم أعضاء من مختلف الوزارات المتصلة بالإستثمار، توكل له المسائل المتعلقة بإستراتيجيات الإستثمار وسياسات دعم الإستثمار، وتتلخص مهامه في:

- يقترح الإستراتيجيات والأولويات لتنمية الإستثمار؛

- يقترح التكيف مع التغيرات المسجلة من خلال الإجراءات المحفزة للإستثمار؛

- يقترح على الحكومة كل القرارات والمعايير الضرورية لتنفيذ جهاز الدعم وتشجيع المستثمر؛

- النظر في المقترحات التي تخص وضع مزايا جديدة؛

- الموافقة على قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا وكذا التعديلات وكل التحديثات؛

- الموافقة على المعايير لتحديد المشاريع التي تهم الإقتصاد الوطني.

ثانيا - الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار:

كانت سابق تسمى بالوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI وذلك منذ سنة 1993 اى غاية سنة 2001، أين جاء المرسوم التنفيذي رقم 01-282 والمؤرخ في 24 سبتمبر 2001 لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [10]، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري -EPA - تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل تحت توجيهات الوزير المكلف بترقية الاستثمار ولها سبع مهام رئيسية هي: مهمة الاعلام، مهمة التسهيل، مهمة خاصة بترقية الاستثمار، مهمة المساعدة، مهمة تسير العقار الصناعي، مهمة تسيير الامتيازات، مهمة المتابعة [11]، وسنقوم

بشرح هذه المهام وفقا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 كمايلي [12]:

ج – بعنوان مهمة الإعلام:

ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار – جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط الاعمال بالتعرف الاحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمارات بما في ذلك التي تكتسي طابعا قطاعيا، وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الاعلام تبادل المعطيات – وضع انظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل اشكالها والمراجع التوثيقية و/أو مصادر المعلومات الانسب الضرورية لتحضير مشاريعهم – وضع بنوك معلومات تتعلق بفرص الاعمال والشراكة والمشاريع والثروات المحلية والاقليمية – وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين، من خلال كل دعائم الاتصال عند الاقتضاء، وباللجوء الى الخبرة.

د – بعنوان مهمة التسهيل:

إنشاء الشباك الوحيد الغير مركزي – تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها – إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والاجراءات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء الشركات وممارسة النشاطات والمساهمة عن طريق الاقتراحات التي تعرض سنويا على السلطة الوصية، في تخفيف وتبسيط الاجراءات والشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

هـ – بعنوان ترقية الاستثمار:

المبادرة بكل عمل في مجال الاعلام والترقية، التعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها – ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص العمل – تنظيم لقاءات وملتقيات وايام دراسية ومنتديات وتظاهرات أخرى ذات صلة بمهامها – المشاركة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج والمتصلة بإستراتيجية ترقية الاستثمارات المقررة من قبل السلطات المعنية – إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الاجنبية المماثلة وتطويرها – ضمان خدمات الاتصال مع عالم الاعمال والصحافة

المتخصصة – إستغلال في إطار غرضها، كل الدراسات والمعلومات المتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.

و – بعنوان مهمة المساعدة:

تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم – وضع خدمة إستشارات مع إمكانية اللجوء الى الخبرات الاجنبية عند الاقتضاء – مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الادارات الاخرى – تنظيم مصلحة مقابلة وحيدة للمستثمرين الغير مقيمين والقيام لحسابهم، على مستوى الشباك الوحيد، بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشروعهم.

ز – بعنوان المساهمة في تسيير العقار الصناعي:

إعلام المستثمرين عن توفير الاوعية العقارية – ضمان تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمارات – تجميع كل المعلومات المفيدة لصالح بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة الوصية – تمثيل الوكالة على مستوى الاجهزة المتداولة للهيئات المحلية المكلفة بتسيير العقار الصناعي.

ح – بعنوان تسيير الامتيازات:

تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا الى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به التي صادق عليها المجلي الوطني للاستثمار – التفاوض حول الامتيازات الممنوحة للمشاريع، تحت إشراف السلطة الوصية – القيام بالتحقق من أن الاستثمارات المصرح بها من المستثمرين وكذا السلع والخدمات التي تشكلها، مؤهلة للاستفادة من الامتيازات بالتقارب مع القوائم السلبية للنشاطات والسلع المحددة عن طريق التنظيم – إصدار القرار المتعلق بالامتيازات وإعداد قوائم برنامج إقتناء التجهيزات للمستثمرين المؤهلين للإستفادة من نظام الحوافز – إلغاء القرارات والسحب الجزئي أو الكلي للامتيازات – ضمان تسيير كل التعديلات التي يمكن أن تدخل على قرارات الوكالة وقوائم النشاطات الغير مؤهلة للاستفادة من النظام المذكور – إستلام تصريحات التحويل والتنازلات عن الاستثمارات.

ط – بعنوان مهمة المتابعة:

تطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لما بعد إنجاز الاستثمار باتجاه المستثمرين الغير مقيمين – ضمان خدمة احصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة وبمدى تقدمها – التأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات.

3 - عوائق ومخاطر الإستثمار في الجزائر:

رغم كل الإيجابيات التي تم ذكرها سابقا والمتعلقة في الأساس بالتحفيزات والمزايا الجبائية والجمركية الموجه للإستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية، إلا أن الإستثمار في الجزائر يصنف في درجة الخطر نتيجة العديد من العوائق والصعوبات، ومن أهم هذه العوائق يمكن ذكر التالي:

– غياب الشفافية في التشريعات: ينظر البعض على أن هذا العامل من أهم العناصر التي تعيق تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر، فتغير التشريعات المتصلة بالإستثمار خلال فترات زمنية قصيرة تلعب دورا سلبيا، ولعلى أبرز مثال على ذلك قانون المالية، فقانون المالية لسنة 2015 يحدد الضرائب على أرباح الشركات بـ 23 بالمائة، غير أن قانون المالية التكميلي جاء ليفصل فيها حسب الأنشطة لتصبح 19 بالمائة لأنشطة إنتاج السلع، 23 بالمائة لأنشطة البناء والأشغال العمومية و26 بالمائة للأنشطة التجارية.

– إنتشار الرشوة والفساد: تعد الرشوة من الأفات التي تنخر الإقتصاد الجزائري، فكثرة الإجراءات الإدارية يجبر بعض المستثمرين على تقديم الرشاوي كطريقة لتبسيط هذه الإجراءات.

– عدم توفر البنية التحتية: تعاني الجزائر كثيرا من ناحية البنية التحتية سواء قلة المطارات التجارية وخطوط السكة الحديدية لنقل السلع ومن عدم قدرة الموانئ الحالية على مواكبة تطور الإقتصاد الجزائري.

– مشكل العقار الصناعي: رغم الإجراءات التي إنتهجتها وزارة الصناعة من خلال الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري من أجل إنشاء حظائر صناعية متطورة، إلا أن بطء وتيرة الإنجاز يحول دون تحقيق هذا الهدف.

– السوق الموازية: يمكن تقدير السوق الموازية في الجزائر بأكثر من 5 مليار دولار خاصة فيما يتعلق بسوق الصرف، فغياب الرقابة خارج السوق الرسمية سمح بإنتشار هذه الظاهرة التي تؤثر على العديد من الجوانب.

– عدم تطور المنظومة البنكية: يبقى الجهاز المصرفي في الجزائر جد متخلف مقارنة مع المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري، فرغم فتح الأبواب للبنوك الأجنبية والخاصة للنفاذ للسوق الوطنية، إلا أن أغلب البنوك لا تقوم بتمويل الإستثمارات.

وترجع أسباب ضعف وتدهور مناخ الإستثمار والأعمال في الجزائر إلى إستمرار إرتباط الإقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، وضعف أداء الجهاز المصرفي والبورصة،

بالإضافة غلى ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد نتيجة إنتشار الفساد وضعف سيادة القانون وإفتقار جهاز القضاء للإستقلالية، إضافة غلى ثقل الجهاز الإداري مما ساعد على إنتشار البيروقراطية.[13]

كما توجد معوقات أخرى كتعدد القوانين والتعديلات التي تطرأ عليها، قلة اليد العالمة المؤهلة خاصة المتعلقة بالتحكم في التكنولوجيا الجديدة، إرتفاع تكاليف الإنتاج، صعوبة تسويق المنتوج. [14]

يمكن القول من خلال ما تم ذكره سابقا أن الجزائر مازالت بعيدة نسبيا في أن تكون قطبا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فتصنيف الجزائر من خلال التقارير الدولية يثبت أن أمامها طريق طويل وشاق لعبوره من أجل تهئية مناخ الإستثمار.

4- أفاق الإستثمار في الجزائر:

عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم سنة 2012 إنخفاض بنسبة 18 بالمائة لتبلغ 1.35 تريليون دولار وذلك مقارنة مع سنة 2011، وذلك بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية في أوروبا وكذا عدم اليقين بشأن تعافي الاقتصاد العالمي، ووفقا لتقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فقد تتجاوز قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم حاجز 1.8 تريليون دولار سنة 2015، رغم أنها استطاعت تجاوز سقف تريليوني دولار سنة 2007، وقد استطاعت الدول النامية جذب أكثر من نصف قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتبلغ 703 مليار دولار مقارنة ب 637 مليار دولار سنة 2010، واستقطبت الدول الافريقية 50 مليار دولار من قيمة هذه الاستثمارات، وتساهم الدول الناشئة (البرازيل، الهند، الصين، جنوب افريقيا وروسيا) ب 10 بالمائة من قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة، وتأتي كل من نيجيريا، الموزمبيق، جنوب افريقيا، الكونغو وغانا كدول رئيسية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في إفريقيا [15].

لقد إستطاعت الجزائر خلال سنة 2014 أن تستقطب ما قيمته 1.488 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مقابل 2.661 مليار دولار سنة 2013 و3.052 مليار دولار سنة 2012، وتعتبر هذه الأرقام ضئيلة مقارنة مع إمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وكذا حجم الإستثمارات الواردة إلى إفريقيا عموما وشمال إفريقيا خاصة.

الجدول رقم (1): حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لإفريقيا (2011-2014)

حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (مليار دولار)	2011	2012	2013	2014
إفريقيا	47.705	56.435	53.969	53.912
شمال إفريقيا	7.548	17.151	13.580	11.541
الجزائر	2.580	3.052	2.661	1.488
المغرب	2.568	2.728	3.298	3.582
تونس	1.148	1.603	1.117	1.060

Source:UNCTAD, **World Investment Report 2015, reforming international investment governance**, country factsheet: Algeria, Tunisia, Morocco, Division on Investment and enterprise, UNCTAD, UN publication, 2015.

حيث تمثل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر مانسبته 2.76 بالمائة من التدفقات الواردة للقارة الإفريقية و12.89 بالمائة من التدفقات الواردة لدول شمال إفريقيا، في حين تمثل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمغرب 9.97 بالمائة من التدفقات الواردة للقارة الإفريقية و31 بالمائة من التدفقات الواردة لدول شمال إفريقيا، أما عن تونس فتمثل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحوها حوالي 2 بالمائة و9 بالمائة من إجمالي تدفقات الإستثمار الواردة للقارة الإفريقية ودول شمال إفريقيا على التوالي.

أما فيما يخص أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر إلى غاية 2014 فقد بلغت 26.786 مليار دولار، مقابل 51.664 مليار دولار في المغرب و31.540 مليار دولار في تونس، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2): أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة لإفريقيا (مع نهاية 2014)

أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة (مليار دولار)	القارة الإفريقية	الجزائر	المغرب	تونس
	709.174	26.786	51.664	31.540

Source:UNCTAD, **World Investment Report 2015, reforming international investment governance**, country factsheet: Algeria, Tunisia, Morocco, Division on Investment and enterprise, UNCTAD, UN publication, 2015.

أما عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة green filed، فقد بلغت المشروعات المقامة في الجزائر منذ 2003 إلى غاية منتصف 2015، 375 مشروع بلغت تكلفتها 63 مليار دولار وتوظف تقريبا 100.000 عامل، وتعتبر دولة الإمارات أهم مستثمر بالجزائر بـ15.280 مليار دولار حيث توجد 25 شركة تساهم بـ 26 مشروع، وتأتي إسبانيا في المرتبة الثانية بـ 20 شركة تساهم في 24 مشروع بتكلفة 7.8 مليار

دولار، وتعتبر فرنسا ثالث أهم مستثمر غير أنها الدولة الأولى من حيث عدد الشركات في الجزائر بـ 62 شركة تساهم في 81 مشروع وتشغل أكثر من 10.000 عامل، ويمثل قطاع المحروقات 28 بالمائة من قيمة الإستثمارات، ليأتي بعدها قطاع التعدين والعقار بـ 21 و20 بالمائة على التوالي [16].

فرغم العوائق المذكورة سابقا بالإضافة إلى عدم وجود مناخ للإستثمار قادر على جلب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الجزائر تملك من الإمكانات مايجعلها مركز إستقطاب الإستثمارات، فبالإضافة إلى إنتهاج سياسة تشجيع الإستثمارات الخاصة والأجنبية ومساواتها مع الإستثمارات الوطنية العمومية، والتوسع في منح الإمتيازات والتفضيلات المتعلقة بالإعفاءات من الضرائب والرسوم، ومواصلة سيرورة الإصلاحات الإقتصادية والإستثمار في البنية التحتية، يمكن للجزائر أن تصبح من أكبر الدول الأفريقية المستقطبة للإستثمارات وذلك من خلال التركيز على العوامل التالية:

- تحسين مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني وبالتالي توفير يد عاملة مؤهلة بما يتناسب مع سوق الشغل؛
- إصلاح المنظومة البنكية خاصة فيما يتعلق بتحويل العملة الصعبة؛
- تطوير السوق المالية وتشجيع المؤسسات الوطنية والأجنبية على دخول البورصة وفتح رأسمالها؛
- تحسين أليات الحوكمة والشفافية خاصة في المسائل المرتبطة بمنح رخص الإستثمار، العقار الصناعي، النفاذ لمصادر التمويل....
- تشجيع الإستثمارات في مجال الخدمات، خاصة إذا علمنا أن التجارة في الخدمات أصبحت تمثل 10 بالمائة من إجمالي التجارة العالمية؛
- توفير الضمانات القانونية الكافية من خلال العمل على توقيع إتفاقيات تشجيع وحماية الإستثمارات ومنع الإزدواج الضريبي؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليص مدتها بما يسمح بالتقليل من ظاهرة البيروقراطية وإنتشار الرشوة والفساد؛
- إنشاء بنك مختلط بين المؤسسات المالية والمصرفية يقوم بمهمة توفير التمويل والمشاركة في الإستثمار.

خاتمة:

يمكن القول أن الجزائر خطت خطوات هامة لكن في نفس الوقت بطيئة في مجال تهيئة وتحسين مناخ الإستثمار، حيث تبقى بعض النقاط التي هي في أساس مرتبط بطبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع النفط، وكذا التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، في حين تلعب مؤشرات الإقتصاد الكلي دورا هاما في جلب الإستثمارات على إعتبار أنها ورقة لضمان الدولة لالتزاماتها، وعلى مدار أكثر من 50 سنة وضعت الجزائر العديد من التشريعات التي تهدف إلى ضمان تدفق رؤوس الأموال على غرار المساواة بين الإستثمار الأجنبي والوطني، التحفيزات الجبائية والجمركية، إتفاقيات تشجيع وتنمية الإستثمارات، غير أن هذه التحفيزات تصبح غير جذابة مع ظهور عوائق أخرى على غرار: الرشوة، البيروقراطية والفساد، ضعف المنظومة المصرفية، غياب وقلة البنية التحتية، لكن مع إنتهاج الجزائر سياسة الإنفتاح الإقتصادي وتوقيع إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية والدخول إلى منطقة التجارة العربية الكبرى والسعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يحسن مناخ الإستثمار خاصة وأن هذه الأخيرة تحتم على الجزائر موائمة تشريعاتها مع التشريعات الدولية، وبتالي إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

التهميش والإحالات:

(1) عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، العدد 10، 2012، ص 43.

(2) World Bank Report, **Doing Business 2016, Measuring Regulatory Quality and Efficiency**, 13th edition, the world bank, USA, 2016.

(3) World economic forum, **global competitiveness report 2015-2016**.

(4) Journal Officiel, **code des investissements**, loi n° 63-277, 26 Juillet 1963, journal officiel de la republique algerienne, 2 aout 1963, p 774.

(5) الجريدة الرسمية، قانون الإستثمارات، الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الثالثة، 17 سبتمبر 1966، العدد 80.

(6) الجريدة الرسمية، قانون الإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، القانون رقم 82-11، المؤرخ في 21 أوت 1982، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 1694.

(7) الجريدة الرسمية، القانون المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 1031.

(8) الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الإستثمار في الجزائر، وزارة التجارة، الجزائر، فيفري 2015، ص 9.

(9) نفس المرجع السابق، ص 16.

(10) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، منظومة تشجيع الاستثمار – 2010، نشرة خاصة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010، ص 7.

(11) KPMG ALGERIE, **guide investir en Algerie**, KPMG, 2011 Edition, p 64.

(12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 11 أكتوبر 2006، ص-ص: 14-16.

(13) رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية –دراسة تحليلية، أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص92.

(14) منصوري زين، واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، العدد 2، ص 142.

(15) UNCTAD, **World Investment Report 2013**, Global Value Chains: Investment And Trade For Development, United Nation Publication, Switzerland, 2013, p 3.

(16) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، إحصاءات عن الجزائر: مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص: 3-4.